# الفصل السادس

# الأقلية والخسائر : نحن أسرة وأنت غير ذلك

## المقدمة : مصلحة مرتفعة ، تعرض للخطر ، وسلطة شخصية

كان أحد المواطنين الروس ، والمشهور بعدوانيته الشديدة يحلم بأن يستولى على مصنع في الشرق الأقصى بطريقة ما أو بأخرى ، منذ وقت ليس ببعيد . حصل على ما أراده ليس من خلال البيع والشراء ، ولكن التحايل على القضاء والبوليس . وهذه التصرفات تعيد إلى الأذهان لوردات المخدرات في المكسيك وعصاباتهم المسلحة التي تسيطر على بعض المناطق، وتنخرط في أعمال قانونية وأيضاً غير شرعية ، غسيل الأموال ، والمناورات السياسية . إنهم ، غالباً ، يعملون تحت حماية البوليس المحلي .

في مثل هذه الحالات ، من الصعب أن تميز بين الجريمة المنظمة ، مسئولي الدولة ، وسياسي الفساد . يستخدم عدد صغير نسبياً من الأفراد

الثروة ، السلطة السياسية وغالباً العنف للنزاع حول مصالح كبيرة ولمكافآت اتباعهم ، في سياقات حيث المراجعات المؤسستية ، والضمانات القانونية قد لا تعني الكثير . سلطتهم ليس واضحة إذا ما كانت عامة أو خاصة – غالباً كليهما – ولكنها بالتحديد شخصية . الفرص السياسية والاقتصادية كبيرة ، ومن الصعب حماية المكاسب ؛ أولئك الشجعان ( أو الأغبياء ) بدرجة كافية للتحدي أو المعارضة علناً لمثل هذه التعاملات قد يدفعون حياتهم ثمناً .

## الفرصة ، الخطر ، والعنف

يمكن أن يرتبط فساد الأقلية والعشائر بالعنف . برلمانيون ، صحفيون ، وقضاة ، الذين عارضوا الفساد الروس قتلوا ، وهذا ما تعرض له أيضاً رجال أعمال ، مسئولي أحزاب ، وصحفيين يجرون تحقيقات وتحريات في دورياتهم وصحفهم اليومية في المكسيك ، وخصوم التحايلات الانتخابية في الفلبين . تساهم النزاعات غير القابلة للتوقع حول المصالح الكبيرة ، وضعف تطبيق القانون في العنف ، ولكن بنفس الأهمية عجز المحاكم ومؤسسات الدولة الأخرى في حل المنازعات ، تنفيذ العقود ، وحماية حقوق الملكية . وحيث لا تستطيع الهيئات العامة تحقيق مثل هذه الضمانات تنبثق أسواق نشيطة في خدمات " الحماية " يلعب التهديد بالعنف دوراً في ضبط الاتباع ، الذين ، بصفة عامة ، لديهم خيارات متنوعة . شراء تدعيمهم بصورة متكررة مكلف جداً ، باستخدام حماية ، عضلية لما لا يمكن الاعتماد عليه ، يمكن أن يكون له تأثيرات استعراضية ذات قيمة .

كان فساد نخبة الكارتل مصدراً لما هو قابل للتوقع بدرجة كافية في إيطاليا ، كوريا وبوتسوانا ، للتعويض ، على الأقل ببعض الطرق ، عن ضعف المؤسسات الرسمية . ولكن فساد الأقلية المتحكمة والزمر يتغذى على

تدعيم عدم الأمان المتغلغل ، كما أن الفساد غير القابل للتوقع ، الأكثر تخريباً من الكل في سياقات التنمية . من المحتمل أن المستثمرين يصرون على مكاسب قصيرة الأجل ، بدلاً من التخطيط طويل الأجل ، أو سوف يتركون البلد تماماً . المؤسسات الأكثر أمناً ، والعائدات الأكثر استمرارية في الخارج تشجع على هروب رأس المال . ومع ذلك عدم وجود تنمية منتظمة على. لا يعني غياب مناورات السياسيين والأسواق ؛ سوف يحدث الكثير من النشاط خارج النظام الرسمي . من الصعب أن تخضع دوائر أعمال السوق السوداء للضرائب ، للتنظيم اللائحي ، وللقيود لكي تزدهر المشروعات القانونية ، كما أن الأحزاب السياسة ، والمجتمع المدني قد يسيطر عليها اتباع القطاع الخاص . قد تحصل الأنشطة غير الديمقراطية أو تلك غير الشرعية على التشجيع والمكافآت أكثر من البدائل الرسمية المشروعة . لذلك ، المزيد من عمليات التحرر الاقتصادي والسياسي في غيبة المؤسسات القوية قد يضيف فقط المزيد من الزيت على النار . يمكن أن يصبح حكم القانون نوعاً من الخيال في سياق الأقلية المتحكمة والزمر ، بينما يصبح توقع الفساد والعنف النبوءة التي تحقق ذاتها .

## الأقلية المتحكمة والزمر الإجرامية : ثلاث حالات

روسيا ، المكسيك والفلبين تتفق جميعها مع هذا النسق بطرق مختلفة إلى حد ما . شاهدت " روسيا " سقوط الدولة الديكتاتورية والاقتصاد والمخطط ، الذي قد دعم التنمية في بعض الأوجه بينما أعاقها في الكثير . قد كان التحرر الأكثر حداثه في " المكسيك "سياسياً . كان انتصار Vicente Fox في عام 2000 في الانتخابات الرئاسية الهزيمة القومية الأولى " للحزب الثوري الدستوري " PRI منذ تأسيسه قبل 71 عاماً . ولكن في الثمانينيات

(1980) تراجع دور الدولة في الاقتصاد بشكل واضح . في " الفلبين " تكثف التحرر الاقتصادي في بداية عقد التسعينيات (1990) ، على الرغم من أن إيقاعه أخذ في البطء في السنوات الأخيرة . يقدم كل من البلدان الثلاثة – روسيا أكثرهم – فرصاً اقتصادية ضخمة ، انطلاقاً من مواردها الطبيعية ، انبثاق الأسواق الديمقراطية ، والتصنيع بصفة خاصة في المكسيك . إنها بلدان متوسطة الدخل ( قد تكون الفلبين استثناءً ) .

عندما نتحرك من مجتمعات سوق التأثير إلى حالات الأقلية المتحكمة والزمر ، يصبح استخدام مصطلح " الفساد " أكثر صعوبة بطرق ذات معنى ودلالة قاطعة . القوانين والمؤسسات أقل وضوحاً ومصداقية ، واستخدامها أكثر استبدادية ، الوظائف الممثلة للدولة مثل حماية الممتلكات وتنفيذ العقود تباشرها غالباً رموز القطاع الخاص . غالباً ، المسألة ليست إذا ما كان إجراء أو تصرف ما يتفق مع تعريفات الفساد الرسمية المعترف بها في المجتمعات ذات المؤسسات الأقوى ،ولكن ما هو أكثر أهمية كيف يسعى الناس إلى الدفاع عن المكاسب السياسية والاقتصادية في سياق مؤسسات ضعيفة ، الفرص الضخمة ، والمخاطر الكبيرة .

## روسيا : دوائر أعمال خطرة

الفساد متغلغل في روسيا ، وغالباً منظم على طول خطوط العشائر ، ضار بالتنمية الاقتصادية والديمقراطية ، وأحياناً بالعنف . ومع ذلك ، إنه ليس شيئاً جديداً – أو " المافيا " وأصحاب مبادرات المغامرة التجارية المرتبطين بالدوائر السياسية . كلها تأثرت بتطورات 1991 وكلها لها جذور ممتدة في ماضي الاتحاد السوفيتي .

## من هم أعضاء القلة

مصطلح أعضاء القلة المتحكمة ، مصطلح شائع في الأوساط السياسية أكثر منه مفهوماً تحليلياً ، ومن ثم لا يوجد إجماع حول من ينتمي أو لا ينتمي إلى هذه الفئة . في عام 2003 قدرت مجلة Forbes أن هناك 17 مليونيراً روسياً ، الأغلبية تنتمي إلى هذه الفئة . تشير بعض التقارير إلى أربعة من القادة الأساسيين والزمر داخل النخبة السياسية والإدارة القومية . آخرون يقولون بأن العدد ثمانية أو أكثر ضمن نخبة دوائر الأعمال تنتمي إلى الأقلية المتحكمة .

معظم القوائم ، مع ذلك ، اعتباراً من عام 2003 أضافت أسماء مثل Mikhail Fridman رئيس مجلس إدارة اتحاد بترولي ومصرفي . Mikhail KhodorKovsky وكيل وزارة سابق لشئون الوقود والطاقة أصبح أغني فرد روسي خلال صناعة الألومنيوم ، مولدات الكهرباء ، والتعدين ، وقبل القبض عليه عام 2003 كان من أكبر المدافعين عن شفافية الشركات . Boris Berezosky ، سابقاً خبير اليكتواري ، ومستشار Yeltsin رئيس روسيا السابق ، وأسماء أخرى كثيرة ، في قطاعات حيوية في الاقتصاد الروسي .

تتكون الزمرة أو العشائر من أصحاب الولاء الشخصي ، من مقتنصي الفرص ، الزعماء المرتقبين ، المجرمين ، الفاسدين الرسميين . بالنسبة لأولئك الذين يريدون الصعود إلى أعلى سلم الحياة ، فإن الفرص السياسية والاقتصاد خارج الزمرة أو العشيرة نسبياً قليلة وخطرة . ولتبادل المصالح مقابل مساعدة مشروعات حكم القلة ، فإن أعضاء الزمرة أو العشائر يحصلون على الفرص ، المال ، الحماية ، المكانة . يفترض بعض المحللين أن النظام نفسه له مصلحة في تقوية أعضاء حكم القلة ، في

الأرباح التي يمكنهم أن يحققوها ، العضلات التي يمكنهم أن يستخدموها لفعل الأشياء، حيث تفتقر جهود الإصلاح من المركز إلى المصداقية .

## حكم الأقلية المتحكمة والزمر عملياً

كيف حققت الأقلية الثروة والسلطة ، وكيف استخدمتها ؟

أكثر من أي شيء آخر ، ملحمة " القروض للأسهم " في منتصف التسعينيات مكنت أعضاء حكم الأقلية من طرد " البيروقراطيين الحمر " الذين هيمنوا على الصناعات أثناء مرحلة الخصخصة المبكرة . في أواخر عام 1994 كانت الدولة في مسيس الحاجة إلى السيولة ، وإلى أن تقفز إلى تطبيق سياسة التنمية الاقتصادية عبر القطاع الخاص . في نفس الوقت ، كانت هناك قلة من المصرفيين ورجال الأعمال يتطلعون إلى تملك أو على الأقل الإشراف على الشركات الكبيرة والموارد الطبيعية . اقترح " فلاديمير بوتن " مشروع القروض للدولة في مقابل إدارة حصص كبيرة في مشروعات الدولة . نظرياً كانت الصفقة سوف تنتهي بمجرد أن تسدد الدولة القروض أو تبيع حصتها في تلك المشروعات . ليس مستغرباً الدولة لم تدفع أبداً . نفذت القروض قبل عام 1996 الذي شهد الانتخابات الرئاسية ، والتي واجه فيها يلتسن Boris Yeltsin تحديات ضخمة ، بينما جاء الحل عن طريق مشروع القروض فيما بعد . مكنت القروض يلتسن من الأداء الجيد على مستوى الالتزامات العامة، دفع بعض المرتبات المتأخرة ، تمويل حملته الانتخابية بزيادة مائة ضعف الحد القانوني . في نفس الوقت حققت الأقلية الحاكمة مصلحة مؤكدة من إعادة انتخاب يلتسن ، حتى يمكن أن يروا مشروع قروض الدولة يسير في الاتجاه الصحيح .

كان الفساد سلعة قابلة للبيع في عهد الاتحاد السوفيتي ، ولكن الآن السوق أكثر ازدهاراً – يستخدم دليل الفساد لتهديد الخصوم السياسيين والاقتصاديين ، وأيضاً الرسميين في جهاز الدولة غير المتعاونين . الصحفيون ومن يجرون التحريات ، والسياسيون تراكمت لديهم المعلومات الإجرامية ( من السهل الحصول عليها ، ولكنها تزود إذا أريد ذلك ) ثم تباع إلى الشخص المتورط ، إذا لم يدفع الهدف ، يمكن أن يباع الدليل أيضاً إلى الصحافة . تعكس فعالية تلك التصرفات وفرة الفساد ذاته ، عدم فعالية تحديات الدولة ، وتطبيق القانون ، وجو من غيبة القانون ، الذي جعل حتى الادعاءات المزيفة يعتقد في صدقها على نطاق واسع .

قد جعلت حكومة بيوتن الإصلاح الضريبي من بين أولياتها ، جزئياً لسبب يتعلق بالإيرادات ، ولكن أيضاً كطريقة لإشاعة جو المصداقية الرسمية . ليس بالضرورة التهرب الضريبي يعتبر فساداً في حد ذاته ، ولكنه في روسيا يعكس سلطة حكم الأقلية ، وعدم فعالية الدولة . التبسيط الذي جاء به قانون الضرائب الذي صدر عام 1999 ، قد زاد من الإيرادات إلى حد ما، وعن طريق التبسيط أيضاً في حساب الضرائب المستحقة ، ربما أدى ذلك إلى تبسيط مستوى بعض حالات الفساد ، ولكن ظل به بعض أعضاء جماعة حكم الأقلية والمصرفيون يتمتعون في دائرة القرب من عدم المساءلة بينها تلهث الدولة وراء الإيرادات والكثير من موظفي الحكومة يحصلون على أدنى مستوى المرتبات ، أو لا يحصلون بالمرة . في عام 2002 صدر عن مكتب المدعي العام تقريراً يشير إلى أن التهرب الضريبي من قطاع البنوك يصل إلى 36 بليون روبية . تضمن نفس التقرير أن الدولة فقدت من إيراداتها 42 مليون روبية نتيجة صدور قرار خاطئ من رئيس اللجنة المسئولة عن الصيد في مياه الدولة بتخصيص حصص غير قانونية لبعض

الجهات . أحد أعضاء مجموعة حكم الأقلية مثل Oleg Deripaska استخدم إجراءات قانونية لتبرير استيلائه على أصول منتجة . وبالمثل ، تتحدث وسائل الإعلام بصورة متكررة عن حملات تفتيش تشنها وحدات من البوليس على مراكز رئيسية لبعض دوائر الأعمال بحجة عمل تحزبات عن تصرفات مشبوهة أو لفرض القانون ، ولكنها في الواقع لمساعدة أحد المقربين على تغطية مخالفاته الاقتصادية أو القانونية .

## الجريمة المنظمة : عضلات للتأجير

تتمثل قوة الجريمة المنظمة في كل من تداعيات وتدعيم عامل من أعراض جماعات تالأقلية المتحكمة والزمر الإجرامية ، بما يعكس نفس الفرص ، عدم فعالية المؤسسات ، ومناخ عدم الأمن الذي يشكل الفساد . تتحالف عصابات المافيا غالباً مع المشاركين من دوائر الأعمال والدولة في أنشطة الفساد . تعتمد جماعة التحكم بصفة عامة على " العضلات " غير القانونية لإنجاز الأشياء ، ورموز الجريمة المنظمة أعضاء أساسيين في الكثير من العشائر أو الزمر . ولكن الجريمة المنظمة الروسية لا مركزية وليس لها تدرج في مستوى الرئاسة : بدلاً من شبكة موحدة على المستوى القومي ، فإن الآلاف من الزمر أو العصابات يعمل من خلال القليل من التنسيق أو لا تنسيق . إنهم قد يتعاونون في وقت محدد خلال المشروعات الأكبر . ولكن الجريمة المنظمة بصفة عامة عبارة عن عالم من مجموعة صغيرة متغيرة التشكيل تستغل أي فرص غير قانونية تكون متاحة . من تقديرات عام 1995 أن 30,000 فرد مشترك ، منهم 3,000 قادة لجماعاتهم الخاصة . أكثر من 1,000 من هؤلاء يعلمون في مناطق مختلفة داخل روسيا ، منهم 300 منخرطين في عمليات دولية .

في نهاية العقد التاسع (1990) ، كان للجريمة المنظمة تأثير قوى على نصف الاقتصاد الروسي ، وفي عام 1994 ، دفعت رشاوي تم تقديرها بمبلغ 22بليون روبية . كانت رموز المافيا وتحكم الأقلية مثل Vladimir Gusinsky وراء بعض المشاريع الهرمية الأكثر سوءاً في منتصف التسعينيات (1990) . لقد اغروا المواطنين ،حيث وعدوهم بعائدات يسيل لها اللعاب على مدخراتهم ، والتي بالطبع لم يروها أبداً . نفس المخاطر وعدم التأكد التي تتربح منها المافيا تعني أن القليل من أموالهم يستثمر في روسيا ، بدلاً من ذلك ، لقد كانت الجريمة المنظمة قوة ضخمة ساهمت في هروب رأس المال . حديثاً ، توجد بعض التأملات بأن أموال المافيا تعود مرة أخرى إلى روسيا استجابة إلى اتجاهات اقتصادية محلية أكثر ملاءمة ، ولكن نطاق مثل هذا التدفق لم يخضع بعد للدراسة والإثبات . وعموماً ، الاستثمارات المحلية الكبيرة التي تتحكم فيها رموز الجريمة ، سوف تكون نعمة مزدوجة في أحسن الاحتمالات .

توفير الحماية في موقف عدم التأكد يمثل نشاطاً محورياً لمعظم العصابات الروسية . في عصر ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تستطيع الجريمة المنظمة ( أحياناً في تحالف مع البوليس ، وأحياناً في صراع مسلح معهم ) أن تسد فجوات تنشأ بسبب ضعف المؤسسات الرسمية . تخصص أصحاب المبادرات التجارية والمالية مبالغ باعتبارها " تأمين لمشروعاتهم في ميزانياتهم تدفع إلى عصابات المافيا المحلية ،مقابل حمايتهم ضد الجرائم العادية ، التدخلات الرسمية ن التهديدات من العصابات الأخرى ، وبالطبع من جرائم نفس الأشخاص الذين يدفع لهم . الحماية متاحة من مصادر كثيرة : توجد هيئات خاصة توفر الأمن بصورة قانونية ، ويقدم بوليس الفساد خدماتهم أيضاً . ومع ذلك ، ينظر كثيرون إلى الجريمة المنظمة باعتبارها

مصدر الحماية الأكثر فعالية – وجهة نظر تضيف فقط إلى عدم الأمن طويل الأجل ، ولقد سوَّق قادة المافيا خدماتهم بصورة تهديدية خلال عقد التسعينيات (1990) ومع ذلك ، الخروج من مثل هذه الصفقات قد يكون صعباً . يستطيع المرء أن ينهي علاقته بشركة أمن خاصة ، وعندما تكون المافيا هي الطرف الآخر ، يكون الموقف أكثر صعوبة ؛ لهذا السبب من بين قادة العصابات الأخرى من له اليد العليا في التعامل مع الجميع ، فيما عدا رموز دوائر الأعمال الأكثر قوة .

ومع ذلك ، في أوقات أخرى ، تكون المسألة ليست الحماية ولكن العنف . أشخاص الإصلاح ، المنافسون في دوائر الأعمال ، والسياسيون كثيراً ما يتم اغتيالهم : قتل 72 شخصاً من أصحاب أو رؤساء البنوك خلال عامين في التسعينيات (1990) . في خريف عام 2002 قتل Valentin Tsverkov محافظ أحد البنوك في وسط النهار وفي وسط موسكو ، وفي نفس العام اغتيل أيضاً محافظ منطقة Smolensk ، ومسئول مترو الأنفاق . وفي عام 1998 ، قتل في ميدان Petersburg أحد المشاهير المدافعين عن الديمقراطية ، وعضو البرلمان Galinav . وهؤلاء ، على سبيل المثال ، وليس الحصر .

## العصر السوفيتي – أوامر بدون أسواق

من المغري أن تفكر في فئة تحكم القلة ، الجريمة المنظمة ، والفساد بصفة عامة كشيء ما جديد أو كمخرجات لمشكلات وأحداث ما بعد الشيوعية . ولكن مناخ ما بعض 1991 ، حيث الفرص الضخمة والمؤسسات الضعيفة ساعدت على جعل الفساد مزلزلاً بصفة خاصة ، الكثير من المشكلات الأساسية ، وبعد الرموز البارزة المتورطة ، لها جذورها في النظام السوفيتي

السابق . المناقشة الكاملة لفساد فترة الاتحاد السوفيتي ليست من اهتمامات هذا الفصل ، ولكن بعض النقاط مهمة لما يأتي بعد ذلك . أثناء ذلك العهد كان الاقتصاد السوفيتي يوصف بالبيروقراطية شديدة التعقيد والتخطيط المركزي الشامل والذي يفتقر إلى نظام الأسعار ، يحكمه حزب واحد ديكتاتوري لا يستجيب إلى أحد . كان الفساد البيروقراطي القاعدة وليس الاستثناء ، لأن المسئولين ومديري المشروعات لم يأخذوا فقط مزايا من الفرص غير الشرعية ، ولكنهم يناضلون لكي يظهروا كما لو كانوا يحققون المستهدفات . النظام الموازي للفساد على المستوى الشخصي ساعد على تحقيق مكاسب شخصية استناداً إلى العجز في الإنتاج والإنتاجية تمثلت في إسكان أفضل ، رعاية صحية ، تعليم ، واجبات وظيفية أفضل . في قمة الهيكل السياسي ، وفي مناسبات معينة ، عند نقاط رئيسية في الاقتصاد ، كان يمكن أن تكون مكاسب الفساد مثيرة . لم يكن الفساد سداً في تلك الأيام، ولكن الاعتراف الرسمي بالمشكلة كان غالباً يستخدم لخدمة أغراض سياسية . كان كبار المسئولين تلصق بأحدهم تهمة الفساد ، كان ذلك يعني أنه في طريقة إلى الجانب الخاسر من صراع التحزب .

بالنسبة لأغراض دراستنا ، توجد أربعة أوجه في العهد السوفيتي لها أهمية خاصة . كان جهاز حزب الدولة ضخماً واحتكارياً ، ولكنه من زوايا كثيرة غير فعال . كانت بيروقراطية الدولة بطيئة الحركة ، ولها صبغة سياسية واضحة . يعاقب الحزب بقسوة شديدة خصومة ، ولا يسمح بمنح وسيلة مشروعة للتأثير في سياسات الدولة من أسفل . حتى عندما اتيحت الفرصة ، جاءت النصائح التي رافقت انهيار الاتحاد السوفيتي أكثر سوءاً وشكوكاً في ولائها ، ذلك البلد الذي حكم بالقهر كان غير ملائم بصورة مريحة للاستجابة إلى الإشارات التي ترسلها الأسواق أو السياسيين أو لتدعيم

المنافسة المنفتحة والمنظمة . ثانياً ، حتى لو كانت الدولة ضعيفة ككل ، فإن مجموعات الرسميين والمديرين داخلها كانوا أقوياء . عملياً ، كانوا يعملون بالفعل في سياق من الحصانة عندما بدأ النظام مرحلة انهياره الطويلة تحت "البيروستوريكا " . يمكن القول بأن الرسميين كانوا يتمتعون بحقوق ملكية محدودة – تتمثل في الاستهلاك ، وفي الأرباح ، إذا لم تكن حق النقل – وذلك في المشروعات التي يديرونها . في حالة الضباب التي تلت عام 1991 ، كان لدى أولئك المسئولين الوسائل ، الدوافع والفرص لتحويل أصول الدولة الكبيرة إلى ملكية خاصة .

ثالثاً ، الحصول على حقوق الملكية يمثل شيئاً واحداً ، والدفاع عنها في سياق غير آمن شيء آخر تماماً . أصبح تنفيذ قانون الجريمة المنظمة في القطاع الخاص ، ووظائف تحصيل الديون بسرعة مسائل محورية ، بينما تفككت المحاكم ، البوليس ، الوظائف البيروقراطية ، وهنا أيضاً أعد الاتحاد السوفيتي المسرح . بدأ تشكيل مجموعات ألمافيا في عقد العشرينيات (1920) ، وفي أواخر الثلاثينيات (1930) كانوا شركاء فاعلين مع حزب الدولة في ضبط نزلاء شبكة السجون الضخمة . أثناء الركود في عهد Brezhnev ، وإلى حد ما أثناء البيروسترويكا استغلت العصابات الإجرامية كل ما هو بارز في الاقتصاد الضحل ، وخاصة في الأماكن البعيدة مثل جورجيا ، والشرق الأقصى . بعد عام 1991 كانت جماعات الجريمة المنظمة في أوضاع جيدة لتوسيع مجال نفوذها ولتؤجر عضلاتها إلى أصحاب المشروعات الخاصة . تتطلب كل الأسواق مستوى من الثقة . حول أعضاء الجريمة المنظمة ومسئولو الفساد الثقة إلى سلعة بسبب ضعف المؤسسات العامة والمعايير الخاصة .

رابعاً ، بينما كان الفساد في الاتحاد السوفيتي كثيفاً ، كان له نوع من إطار المعياري ، يستطيع مديرو المشروعات استغلال أصولهم الاقتصادية داخل حدود معينة . كانت توجد ممارسات للتأثيرات غير الشرعية ، ولكن كان لها مضامين تعاونية وما يمكن أن نطلق عليه التشبيك ( إقامة شبكات ) . التأثيرات غير الشرعية إحدى أوجه الفساد ولكنها كانت أيضاً من عمليات المساعدة المتبادلة ولتأكيد العلاقات الشخصية . عندما سقط الاتحاد السوفيتي ذهبت معه التأثيرات غير الشرعية . العجز الاقتصادي والفرص اليومية للمبادلات الشخصية أفسحت طريق أمام الأسواق ، أصبحت ملكية الدولة ، ملكية خاصة ( غالباً بين عشية وضحاها ، وبطرق غامضة ) ، والتضامن غير الرسمي أفسح الطريق عدم الأمان على نطاق واسع . كانت العلاقات يتم تكوينها استناداً إلى التبادلات المالية التي أصبحت غير شخصية وتحكمها التزامات متبادلة . وبصفة عامة كل شيء يمكن أن يباع ويشتري ، ولكن علاقات ما بين الأشخاص ، الثقة ، والإطار المعياري الأقدم أخذت في الذبول .

## تحكم القلة ، الزمرة ، والتغيير

تختلف الفساد الروس في النوع ، ولكن ليس بالضبط في الكمية مقارناً بفساد سوق التأثير وحالات نخبة الكارتل التي نوقشت في الفصول السابقة . لا يوجد نظير في الحالات الأخير يشبه عدم الأمان أو نزاع تحكم القلة التي توصف بها مشكلات الفساد النظامي في روسيا . كان العنف جزءاً من استراتيجية نخبة الكارتل الكورية لاستعادة السلطة قبل عام 1987 ، والجريمة المنظمة جزء من قصة الفساد في إيطاليا ، ولكن روسيا حالة منفصلة .

يعكس التناقض ترابطاً متطايراً للفرص الاقتصادية والسياسية سريعة التوسع ، وإطار مؤسسي ضعيف جداً – يتضمن الأخير ليس فقط المؤسسات البيروقراطية ، المحاكم ، وتنفيذ القانون ، ولكن أيضاً الأحزاب السياسية ، وسائل الإعلام والمجتمع المدني . بحركة جماعة القلة المتحكمة إلى الاقتصاد الروسي ، لأن الثروة الضخمة كانت في خطر ، وكان هناك الذي يمكن عمله لإيقاف ذلك الخطر . لقد كانت الدولة السوفيتية القديمة ضعيفة في الأوجه الأساسية . حدث هذا أحياناً من خلال الاختيار والنصائح السياسية الضعيفة ، وحدث أحياناً من خلال تغاضي المسئولين عن تصرفات المجرمين ، وعناصر دوائر الأعمال ، حدث هذا أحياناً ، عندما ألقى المواطنون الروس والمستثمرون الدوليون نظرة إلى الموقف العنيف غير المتوقع ووجدوا أنه لا يشجع على المشاركة . ومع ذلك ، مثل هذا الضعف جاء ليمضي ، أنه فقط أثرى سلطة القلة المتحكمة بينما شجع آخرين للبحث عن الحماية بأي طريقة يمكن أن يجدوها .

لتلك الأسباب ، قد يكون فساد نمط مجموعة القلة ، والزمرة المتحكمة أكثر بقاء وقابلية للتكيف من فساد نخبة الكارتل . القلة المتحكمة – على خلاف نخبة الكارتل – لا تحتاج إلى التحكم في كل البلد ، غير معرضة للصدمات الخارجية أو المنافسة الداخلية ، وتنظر إلى مشكلات روسيا على أنها البحث عن طرق جديدة للربح . إذا كان جشع القطاع الخاص ، وضعف مؤسسات القطاع العام هي في الواقع محورية لهذا النوع من الفساد ، حينئذ ، فإن المزيد من التحرر أو اللامركزية دون اهتمام لصيق بالبلد ، والمؤسسات الاقتصادية والسياسية فإن أحداث مثل هذه التغييرات سوف تعني صب المزيد من البنزين على النار . تحتاج روسيا إلى مؤسسات قوية – أحزاب سياسية قوية صادقة ، بيروقراطيات ، تحصيل ضرائب ، تنفيذ قانون ،

أعمال مصرفية محسنة ، مؤسسات اقتصادية وسيطة مثل أسواق الأسهم والسندات ، ومجتمع مدني قوي ونشيط . قد تكون الإصلاحات الجديدة في الضرائب قانون العقوبات ، قانون الأرض والملكية قد أتت بعض ثمارها ، وقد يكون قانون مجلس مقاومة الفساد الجديد ، والذي تولي رئاسته رئيس مجلس وزراء سابق ، قد تكون خطوة إيجابية . ولكن الفساد يستمر ، وتتلقى المحاكم الكثير من القضايا ، وثقافة عدم المساءلة مازالت حية ترزق بين مسئولي الدولة ، ويعترف بيوتن نفسه بأن إجراءات مقاومة الفساد منذ عام 2000 كان تأثيرها ضعيفاً .

الفساد في روسيا يستمر في التطور . لقد كانت الاتجاهات الاقتصادية إيجابية على نطاق واسع منذ انهيار " الروبل " في عام 1998 ، الذي حصر الطلب المحلي في السلع المنتجة في الداخل ، كما أن ارتفاع أسعار البترول حسن من أوضاع الاقتصاد وميزانية الدولة . بدأ هروب رأس المال يتراجع منذ عام 2000 ، وطبقاً لبعض التقديرات أنه الآن يتجاوز لأول مرة حجم استثمارات رءوس الأموال الأجنبية . الاغتيالات المرتبطة بدوائر الأعمال وصلت إلى الذروة في منتصف التسعينيات (1990) ، بعض الهيئات الرسمية لتنفيذ القوانين تحصل الآن على مستوى مقبول من المصداقية ، وعدد متنوع من شركات الأمن الخاصة تتنافس الآن مع الجريمة المنظمة ، وقد تحرك بعض رموز المافيا إلى دوائر أعمال قانونية ، بينما تحول آخرون إلى أنشطة الجريمة الأكثر تقليدية . المتغيرات الجوهرية المطلوب مراقبتها سوف لا تكون إجراءات فساد محددة أو مبادرات إصلاح ، ولكن بدلاً من ذلك القوة الشاملة للمؤسسات ، وتلك الخاصة بالمشاركة السياسية والاقتصادية التي تحمي وتدعم أو لا تحمي ولا تدعم . يمكن أن يكون ازدهار مثل هذه المشاركة ، الخطوة الأولى في اتجاه

بناء مؤسسات سياسية ، مجتمع مدني ودولة قابلة للمساءلة ، وقادرة على مراجعة القلة المتحكمة . ولكن إذا كان للأعضاء الذين على قمة هيكل إدارة الدولة اليد العليا على كل من القلة المتحكمة والمجتمع ، سوف تكون النتيجة إلى حد ما أكثر سوءاً – ربما كأصحاب السلطة الرسمية وما يظهرونه من أعراض الفساد التي يتناولها " الفصل السابع " .

## الفلبين : القلة المتحكمة ، أتباع Marcos ثم .... القلة المتحكمة ؟

الرئيس الراحل Ferdinand Marcos ، وزوجته القوية إيميلدا ، ومجموعتها التي على المستوى العالمي من الملابس والأحذية قد تعبر على الصورة الذهنية الشعبية عن الفساد في الفلبين ، ولكن الحقيقة أكثر تعقيداً وأعمق جذوراً . جغرافياً مستعمرة أسبانية ، وستين عاماً تعتبرها الولايات المتحدة دولة ذات أهمية استراتيجية حليفة لها ، أدى هذا إلى تغلغل الفساد . بروز القلة المتحكمة واتباعهم قد أعاق حركات نمو الديمقراطية بينما تعاملاتها أثرت القلة على حساب الكثرة ، وأحدثت تشويشاً على التنمية والطريق الذي يحب أن تسلكه – لو بسبب المساعدة التي تستلمها فقط – لأصبحت دولة ذات وفرة يمكن أن تحسد عليها .

ما يزيد على 84 مليون نفس يعيشون على أكثر من 7,000 جذيرة تشكل في مجموعها الفلبين ، ولكن السياسة والاقتصاد تهيمن عليها حوالي ثمانين عائلة فقط . بعض هذه العائلات ديناصورات إقطاعيين ، بينما آخرون أكثر بروزاً في مجال الأعمال المصرفية والصناعية ، وبصفة عامة يديرون دولة ضعيفة ولا مركزية . قد حولت بعض فئات القلة المتحكمة واتباعها أقسام الدولة إلى مراكز نفوذ لها ، قد استخدم آخرون تأثير الفساد لإبعاد

الدولة عن تعاملات دوائر أعمالهم ، وفي حالات أخرى ، ببساطة يسرقون ويبتزون من البلد . ماركوس – وخاصة قانون الخدمة العسكرية الذي طالت فترته ( 1972 – 1986 ) – جعل الصورة أكثر تعقيداً : جعل الأسر المقربة أكثر ازدهاراً ، بينما أخرى شاهدت أملاكها وامتيازاتها تتلاشى . ساعد سوء الاستخدام هذا على تعبئة ثورة قوة الشعب التي أطاحت بماركوس عام 1986 ، ومنذ ذلك الوقت تكاثرت أنشطة مقاومة الفساد . ومع ذلك ، يبقى عرض القلة والزمرة المتحكمة حيوية جداً ، وفي الواقع قد عملت بعض الأسر البارزة أفضل من قبل في السنوات الحديثة .

## بناء إمبراطورية أسرة

السلطة المركزية كانت مهتزة منذ وقت طويل في الفلبين . حكمها الأسبان على مدى ثلاثة قرون . ومع ذلك كانت سلطاتها المحلية تعاني من نقص الموارد إلى حد أنهم غالباً كانوا يعتمدون على أفراد الكنسية الكاثولوكية في الأماكن البعيدة . حكم أولئك الرهبان مع تمتعهم بالحصانة في عملهم اليومي، وكانت اتهاماتهم بسوء الاستخدام من جانبهم من الأمور الشائعة . كما أن المسلمون كانت لهم مشكلاتهم وصراعاتهم حول الأرض أيضاً . كانت الأرض قاعدة واضحة للسلطة المحلية . أحياناً كانت ملكية الأرض نتيجة السلطة أو القوة : شراء الأصوات ، الخداع ، والعنف ساعدت على تدشين بعض أعضاء القلة المتحكمة ، وحقق الحماية لكثيرين . في الواقع نظام الاستعمار الأمريكي فعل الكثير لخلق مجموعات القلة المتحكمة الحديثة ، أكثر من تأثير النظام الأسباني القديم ، لأن US أعطت المزيد من الاهتمام لخلق مؤسسات ممثلة بدلاً من بناء إدارة مركزية فعالة . بداية الانتخابات المحلية في عام 1901 .

ممارسة المشاركة في غياب مؤسسات قوية – أحد الأوجه الأساسية في عرض فساد القلة المتحكمة والزمرة – له مضامين بعيدة المدى . الموارد العامة ، الأرض ، الوصول السهل إلى الأسواق ورأس المال ، والتعامل الذي لا يحابي المتنافسين ، يمكن أن يتوفر كل هذا من خلال الاستخدام الاستراتيجي للتأثير ، الأموال ، والعنف . إنشاء الأمريكان نظام الكومنويلث Commonwealth لا مركزية متعددة الأفرع ، في عام 1935 كخطوة في اتجاه الاستقلال ، ولكنه سقط سريعاً تحت سيطرة القلة المتحكمة .

حصلت الفلبين على استقلالها في عام 1946 ، ومعه نمط إدارة الحكم إلى حد كبير سليم . قللت U.S من تدخلها الإداري اليومي ، ولكنها بقيت مصدراً حيوياً للمساعدة ، الاستثمار والتدعيم السياسي . مصالحها الاستراتيجية وكثافة قواعدها العسكرية ، كلاهما حافظ على تدفق الموارد ، والتزام السياسية الأمريكية بالوضع القائم . أي حركة ديمقراطية قوية كافية للتخلص من مجموعة القلة المتحكمة يجب أيضاً أن تكون قوية بدرجة كافية لإنهاء تراخيص القواعد العسكرية . كانت القلة المتحكمة ، على العكس ، مستقرة ، ومتعاونة . كان التمييز بين الولاء العام والخاص غامضاً ، كان البيروقراطيون غالباً خاضعين بصورة أكبر للولاء لرموزهم بدلاً من واجباتهم الرسمية أو تعليمات هيئاتهم ، مع النتيجة بأن البيروقراطية ، كانت متضخمة منذ وقت طويل ، متحزبة ، وغير فعالة

## العرض العنيد

الضرر الذي أحدثه فساد الفلبين من الصعب أن تبالغ فيه . في عام 1999 قدرت أحدى الدراسات الخسائر التي أحدثها الفساد بحوالي 100 مليون بيزوفلبيني ( حوالي 2,5 مليون دولار أمريكي ) يومياً ، ويقدره البنك الدولي

بخمس الميزانية القومية للحكومة أو حوالي 3,8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي . مثل هذه الأرقام تقريبية . تعمل مثل هذه الخسائر على تأبيد ضعف وعدم فعالية الدولة ، عرقلة ظهور المتحدين للقلة المتحكمة ، وتعكس الانتقال الكثيف للثروة إلى أيدي قلة من العائلات – وحينئذ ، الاحتمال الأكبر إلى خارج البلد .

فساد القلة المتحكمة والزمرة في الفلبين من الصعب أن يكون نسخة مكررة من الفساد في روسيا ، ولكنه يتصف بتنظيم مماثل للسلطة ، والنزاع، بين اتباع لأشخاص محددين والتي تمتد جذورها عميقة إلى دولة غير فعالة . التحركات الرسمية لتحرير الاقتصاد من المحتمل أنها ساعدت الأسر الأساسية على توسيع امبراطوريتهم – كما حدث في نهاية ديكتاتورية ماركوس . لقد كان لبناء المؤسسات ، ولجهود مقاومة الفساد نجاح عديم الأهمية ، ومن غير المحتمل أن يصبح أكثر فعالية مع وجود الثراء لدى عدد قليل من الأسر ، والفقر واسع الانتشار ، وليس هناك اقتصاد منفتح حقيقة أو مجتمع مدني نشيط للهيمنة على الحياة القومية .

## المكسيك : وصناعة القلة المتحكمة

وجود المكسيك باعتبارها الحالة الأخيرة في هذه الفئة قد تدعو إلى حد ما إلى الدهشة . تعايش الفساد في المكسيك حتى أواخر العقد الثامن (1980) مع استقرار سياسي لافت . سيطر الرؤساء على الحياة السياسية ، كان لديهم أموال سرية ضخمة تحت تصرفهم الشخصي ، والسلطة لنقلها إلى أسلافهم . لقد حكموا منذ عام 1929 من خلال **الحزب الثوري الدستوري** PRI ، ذلك الحزب الأقرب إلى الاحتكار ، والذي كان جزءاً من الماكينة السياسية ، جزءاً من مستودع الأيدلوجية القومية ، وأولاً وأخيراً وسيلة للتحكم ،

والمؤسسة الوحيدة الأكثر قوة على المستوى القومي . من أوجه كثيرة تجسد المكسيك عرض نخبة الكارتل .

ولكن قد حدث أخيراً تغير . في عام 2000 تعرض PRI لهزيمة لأول مرة في انتخابات الرئاسة على مدى سنوات من قبل . قد عملت عصابات المخدرات وبوليس الفساد على التقليل من شأن السلطة المركزية في بعض الولايات . فتح التحرر المجال أمام بعض أقسام الاقتصاد ، وجعل من الصعب على PRI أن يحتكر الفرص ؛ والضغوط الدولية والمحلية للإصلاح ، وخاصة بعد الشك العميق الذي أحدثته انتخابات الرئاسة عام 1988 ، كما حدث هجوم على هيمنة PRI أيضاً . خسارة PRI في عام 2000 غيرت بالكاد المكسيك من نمط نخبة الكارتل إلى جماعة القلة المتحكمة والزمرة بذاته : فقط كم حجم ما أحدثه ذلك الانتخاب من تغيير تبقى مسألة مفتوحة . ولكن تآكل سلطة PRI على مدى عقدين من الزمن مشاركة متزايدة ذات دلالة في سياق مؤسسات ضعيفة – وهذا ما يشير إلى خصائص عرض فساد القلة المتحكمة والزمرة .

## حكمة الحزب ، بواسطة الحزب ، ومن أجل الحزب

اخضع RPI كلاً من الدولة والمجتمع لمصالحة الخاصة عن طريق مزيج معقد من الحوافز والسلطة . الشاب الذي يريد أن يرتقى بمستوى حياته ، السياسي أو البيروقراطي الذي يسعى إلى الترقية ، أو شخصية دائرة العمل التي في حاجة إلى انطلاق ، كان عليهم جميعاً أن يلجأوا إلى PRI ، وبشروط الحزب . في بعض الهيئات الفيدرالية " العاملون أهل الثقة " – العمال الذين تعينهم رموز الحزب ويظهرون ولاءهم للحزب وصلت نسبتهم إلى 75 في المائة من القوة العاملة . تتدفق المزايا الطفيفة جداً إلى أعلى

وإلى أسفل من خلال الحزب ، والمجتمع المدني والمؤسسات الاجتماعية الأخرى كانت ضعيفة . يساعد الفساد على دمج السياسات بالنظام الاجتماعي الأوسع معاً ، مع الاستقرار نفسه يعتبر واحداً من تطلعات PRI الأساسية .

التحرر الاقتصادي كان قد فات أوانه منذ وقت طويل ، وكسب تقدير جيد على المستوى العالمي ، ولكنه حرم PRI من الجزرة والعصى اللذين كان يستخدمان في الهيمنة على دوائر الأعمال وتوجيه المزايا إلى الدوائر الانتخابية . قطعت التغيرات بعض مصادرات الإيرادات غير الشرعية الخاصة للحزب ورموزه في القمة ، أو على الأقل جعلت من الصعب جمع تلك الأموال وإخفائها . حل التكنوقراطيون محل عمليات PRI بصورة متزايدة في الوظائف الإدارية المهمة ، مما أضعف الحزب في تطبيق السياسات وسيطرته على الوظائف . بمضى الوقت لم يكن البيروقراطيون أقل فساداً من أولئك الذين قد حلوا محلهم ؛ الآن ، مع ذلك ، كان الفساد أقل تحكماً بصرامة من أعلى . كانت بعض المشكلات أيدولوجية : الحزب الذي أظهر منذ وقت طويل عداءً عاماً لدوائر الأعمال ، يقدم نفسه الآن على أنه صديق للمنشآت الاقتصادية ، ومنفتح على الاقتصاد العالمي . ومع ذلك ، التهديد الأساسي هنا كان هيكلياً : الحزب الذي حقق هيمنة باحتكار قنوات التحرك الاجتماعي كان ملتزماً الآن بالسياسات التي كانت سوف تضعف قبضته على الفرص القائمة وتخلق ممرات جديدة من التقدم فيما وراء تحكمه .

ومع ذلك ، على مدى سنوات حكمه في الانتخابات ، سوف يحتفظ PRI بسلطته ، وعلى مدى سنوات ، كان ذلك سهلاً . كانت التحايلات الانتخابية متكررة وفعالة ، كما يلاحظ ،ولكن كان للحزب مصادر قوة أكثر عمقاً أيضاً . أنه كان الوريث للتقليد الثوري القومي ، في يده رموز مهمة ،

وجاذبية أيدولوجية . لقد واجه القليل من القوى المعارضة : الثروات التي أوجدت PRI أضعفت أيضاً النفوذ السياسي للكنسية الكاثوليكية ، طبقات الاقطاعيين ودوائر الأعمال . حضور الحزب في الحياة اليومية عرقل نمو استقلالية المجتمع المدني .

## فساد المكسيك قديم وجديد

استخدم PRI الفساد لكل من الثراء الذاتي وتدعيم هيمنة الحزب وهيكله الداخلي الخداع والابتزاز الانتخابي ، ردود الفعل العنيفة ومشاريع الحماية كانت شائعة . استغل PRI ليس فقط المصالح الخاصة ولكن أيضاً المؤسسات العامة مثل بنك التنمية القومي ، مؤسسة الأمن الاجتماعي الفيدرالية ، ووزارة إصلاح الأراضي ، شركة البترول المملوكة للدولة ؛ نمرة ناضجة لسرقات المسئولين وسوء استخدام العقود : 85 في المائة من عقود إنشاءات الشركة البترولية كانت تصدر بصورة غير قانونية . شارك قادة اتحاد عمال البترول في عدم عطاءات لإجراء التعاقدات ، بيع الوظائف، وتحويلي مستحقات الاتحاد إلى مشروعاتهم الشخصية . أثناء عقد الثمانينيات (1980) ازداد نطاق سوء الاستغلال وانتقل إلى مستويات أعلى .

عندما لم يستطع PRI الفوز في الانتخابات سرقها ، كما ذكر . شراء الأصوات ، إثارة الرعب ، حشو أو فقد صناديق الاقتراع ، والعد الزائف للأصوات ، كان عاماً ، كانت الأساليب بدائية ، وحتى عقد التسعينيات (1990) كان يشرف عليها فنيون من PRI .

على مدى سنوات كثيرة استخدم رؤساء المكسيك مبالغ ضخمة من الأموال الشخصية . لتقوية أوضاعهم داخل كل من الحزب والدولة ، وأيضاً للمزايا الشخصية . مثل هذه الأموال كانت سرية جداً بين رموز المستويات

الأعلى ، ولكن لا تدون حسابات من حيث كمياتها أو استخدامها . تعرضت الحسابات السرية إلى هجوم متزايد بعد عام 1994 وخاصة من جماعات مثل التحالف المدني ، وفي نهاية العقد ، ادعى مكتب المراقب المالي العام أن الممارسة قد انتهت . اخضع تأثير فساد مهم تحت الرقابة ، ولكن التحزب السياسي الزائد قد يكون قد تم تشجيعه أيضاً إلى حد أن الرعاية الرئاسية ربما تكن قد خفضت أيضاً .

لم يكن التحول إلى فساد القلة المتحكمة والزمرة قد بدأ بحالة واحدة ، ولكن بدلاً من ذلك ، مع الإنحلال التدريجي للحزب PRI وقدرته على فرض الانضباط على الفساد وأنشطته . ابتدءاً من أواخر السبعينيات (1970) وشركة البترول ، وحتى التسعينيات ازداد الفساد في النطاق ، التكرار ، والإمكانيات المزلزلة . اشعلت تجارة المخدرات العنف ، والمزيد من أنماط الفساد غير المنتظمة . المزايا التي ربما كانت توزع داخل الحزب PRI للمحافظة على استقراره ، أو تستخدم لتحقيق قاعدته الشعبية كانت تتسرب بعيداً عن الحزب . الفساد منخفض المستوى والعنف لحماية نقل المخدرات ، ووضع تنفيذ القانون على الحياد ، والأنشطة العسكرية ضد المخدرات ، والتهديد أو التخلص من القضاة ، الشهود ، والعصابات المتنافسة ، قد كانت أقل تنظيماً ، وفي بعض المجالات قد ازدادت حديثاً

## الفساد المكسيكي في تحول

في عام 2000 فقد PRI انتخابات الرئاسة لصالح مرشح المعارضة Vicente Fox في انتخابات جيدة التنظيم والرقابة اللصيقة . من المغري أن يرى انتصار Fox التاريخي على أنه بداية عهد جديد في المكسيك ، ولكن قد يكون أيضاً ذروة عمليات متعددة ، مشتمله على كل من الفساد والإصلاحات،

التي أضعفت نخبة الكارتل التي هيمنت في وقت ما . لم تعد المكسيك بعد تتفق بوضوح مع استراتيجية القلة المتحكمة والزمرة ، كما هو الحال مع روسيا والفلبين ، ولكن كان فسادها متجهاً نحو ذلك العرض . التأثيرات العالمية ، والتي تمتد من الضغوط لإحداث التحرر الاقتصادي إلى الطلب المتواصل بالنسبة للمخدرات غير القانونية في US ، وضعف المؤسسات المستمر تمثل أسباب طويلة الأجل . ولكن حيث ضعف PRI ، وذهبت معه الشبكات والحوافز التي فرضت نوعاً من النظام على الفساد . المسألة الأساسية ليس في أين ، تقع المكسيك على مؤشرات الفساد العالمية ، ولكن في ظهور نوع من الفساد أكثر تمزيقاً للتنمية وأكثر ارتباطاً وثيقاً بالعنف مقارنة بما حدث من عقود مضت .

## القلة المتحكمة والزمرة الإجرامية :

## من يحكم إذا كان هناك من يحكم ؟

تتعامل " أسواق التأثير " في سهولة الوصول إلى متخذي القرار والعمليات داخل مؤسسات عامة قوية نسبياً . " نخبة الكارتل " عبارة عن شبكات فساد تسمح لرموز الإدارة العليا لكي تدير جهاز للدولة أكثر ضعفاً ، وأن تحكم من أجل الأفضل أو الأسواء في وجه منافسة سياسية واقتصادية متصاعدة . ولكن في حالة القلة الحاكمة والزمرة الإجرامية ، فإن شبكات التأثير تعتبر شخصية في نظم حوافزها وجداول أعمالها ، وتتآمر أو تتصارع استناداً إلى مصالح قصيرة الأجل في متناول اليد . يمكن أن يكون من غير الواضح في الحالات الشديدة ، إذا ما كان يوجد شخص ما يحكم أساساً . بعد مرور جيل من التحرر والخصخصة كجدول أعمال تنمية مهيمن ، فإن هذا العرض من الفساد يفيد في تذكيرنا بقيمة الدولة الفعالة .

ليس لدى مجتمعات القلة المتحكمة والزمرة ببساطة " المزيد من الفساد " . بينما بعض ممارساتهم الفاسدة سوف تكون معترفاً بها في أي مكان ، فإن الولايات المتحدة وإيطاليا ، على سبيل المثال ، لديهم بوليس فساد، بالضبط كما فعلت روسيا ، الفلبين ، والمكسيك – تجسد هذه الحالات بصورة نوعية مشكلات فساد نظامية مختلفة تتطلب استجابات إصلاح مختلفة . الشفافية ، الخصخصة ، انسيابية العمليات الرسمية ، وتدعيم تطبيق القانون والإدارة العامة ، أفكار إصلاح ممتازة ، ولكنها تفترض وجود دولة قوية بدرجة كافية لأداء وظائف أساسية ، وحوافز سياسية دائمة لفعل هذا . في حالة غياب ذلك ، فإن فتح باب العمليات العامة واسعاً على مصرعية أو تقهقر الدولة سوف يكون غير ملائم ، حيث أن اتخاذ القرار الحقيقي يمكن أن يكون قد تمت خصخصته بالفعل بطرق محطمة بصفة خاصة – عملياً ، تحريك الضعيف لمواجهة القوى – يكون له معني ضئيلاً ، حيث الثقة ضعيفة ( غالباً لأسباب وجيهة ) وعدم الأمان حقيقة جوهرية في الحياة .

حينئذ ، هل حالات حكم القلة والزمرة الإجرامية فقدت أسبابها ؟ ليس بالضرورة على الرغم من أنه سوف يكون للإصلاحات فرصة صغيرة للتدعيم والنجاح المتواصل ، إلى أن يتم تناول أسباب أكثر عمقاً بطرق تعكس حقائق تلك المجتمعات . كيف يمكن أن تعمل تلك العملية ، ذلك موضوع الفصل الثامن . أولاً ، نريد ، مع ذلك ، أن نأخذ في اعتبارنا المجموعة الأخيرة من الحالات . إنها المجتمعات التي من الواضح تماماً من الذي يحكم فيها ، ولكن التي فيها أيضاً السلطة الرسمية متكاملة مع الفساد – وليس هناك حل وسط بينهما – والتي تعمل فيها رموز الفساد تحت غطاء حصانة شبه كاملة . هؤلاء هم أصحاب السلطة الرسمية موضوع الفصل السابع .